



الرقم : ل.ع.م (١٤٨٥)

التاريخ : ٢٠٠٨/١١/٢٤

الموافق :

المحترمون

المحترمون

الأخوة / الوزراء

الأخوة / المحافظون

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: تعميم بشأن إيقاف إنزال أي إعلانات

عن المناقصات خلال الشهرين الأخيرين من السنة

بالإشارة إلى مذكرة الأخ/ وزير المالية رقم (110/843) تاريخ 2008/11/23، بشأن عدم البت في أية عملية شراء ذات تمويل حكومي خلال الشهرين الأخيرين من السنة. وعليه:

فإن اللجنة العليا للمناقصات تهاب بكافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات رقم (23) لعام 2007، الالتزام بما يلي:
أولاً: إيقاف إنزال الإعلانات الخاصة بمناقصات المشاريع ذات التمويل الحكومي للشهرين الأخيرين من السنة.

ثانياً: لن تستقبل اللجنة العليا للمناقصات أي وثائق مناقصات ابتداءً من 2008/12/1
ثالثاً: لا ينطبق هذا التعميم على مناقصات المشاريع ذات التمويل الخارجي، وسوف تستمر اللجنة العليا للمناقصات في استقبال وثائق هذه المناقصات واستكمال إجراءات البت فيها وفقاً لأحكام القانون.

نأمل الالتزام بذلك لما فيه المصلحة العامة.

وتقبلوا تحياتنا،

رئيس اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات

محمد أحمد الوكيل



صورة مع التحية للأخ/

- رئيس مجلس الوزراء
- مدير مكتب رئاسة الجمهورية
- نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادي
- وزير التخطيط والتعاون الدولي
- رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.
- وزير المالية
- رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

ت/08/31/13

الرقم: ٨٤٣ / ١١

التاريخ:

الموافق: ١١/١١/٢٠٠٧



الجمهورية العربية الفلسطينية
وزارة المالية

المحترم

الأخ/رئيس اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات

بعد التحية:-

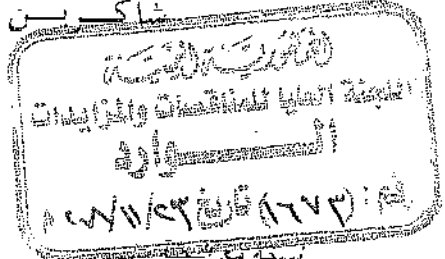
عملاً بأحكام القانون المالي وما تضمنته المادة (١٧) من القرار الوزاري رقم (١) لسنة ٢٠٠٨م بشأن التعليمات التنفيذية للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨م التي تقضي بالإلتزام بالإجراءات القانونية المحددة في قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م ، وعلى وجه التحديد ما ورد في الفقرة (٧) منها والتي تنص على :-
"١٧/ف.٧- لا يجوز إجراء التعاقدات لشراء الأصناف أو أداء أعمال الأشغال أو تقديم الخدمات الأخرى في الشهرين الأخيرين من السنة المالية ويستثنى من ذلك المناقصات التي تصدر فيها قرارات من مجلس الوزراء شريطة أن يراعى في ذلك ما يلي:-

- استكمال إجراءات التعاقد قبل انتهاء السنة المالية .
 - أن يتم التوريد أو أداء الأعمال أو تقديم الخدمات الاستشارية أو الخدمات الأخرى قبل بداية السنة المالية الجديدة ما عدا المناقصات التي تحتاج إلى مدة أكبر وفقاً لطبيعة المناقصة وحجمها .
 - وجود اعتماد مالي يغطي التزامات الجهة ضمن موازنتها في السنة المالية الجديدة .
- وعليه: يرجى الإطلاع والتوجيه للمعنيين لديكم بعدم البت في أية عملية شراء أو أداء أعمال الأشغال أو تقديم الخدمات الأخرى ذات التمويل الحكومي خلال الشهرين الأخيرين من السنة المالية .

شاكرين تعاونكم لما فيه الصالح العام .

وتقبلوا فائق التحية والاحترام،

نعمان طاهر الصويبي
وزير المالية



لؤلؤة الاخ/رئيس مجلس الوزراء
للاخوة/نواب رئيس مجلس الوزراء
للاخ/مدير مكتب رئاسة الجمهورية
للاخوة/ الوزراء
للاخوة/ محافظو المحافظات
للاخ/رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
للاخوة/ رؤساء الأجهزة والهيئات الحكومية والمؤسسات والشركات العامة